وكاملا لاستلزام نقصه كونه ناقصا ايضا وذاته اى مستندا الى ذاته تعالى
لامتناع احتياجه فى شىء من صفاته الكمالية الى غيره ولم يتعرض لكونه جوهرا
او عرضا لامتناع اتصافه تعالى بشىء من الجواهر والاعراض عند المتكلمين
فان الجوهر عندهم هو الحادث المتحيز بالذات اى المشار اليه بالاشارة الحسية
بانه هنا او هناك والعرض هو الحادث الحال فى المتحيز بالذات وكل منهما
يقتضى كون موصوفه متحيزا او مشارا اليه بالاشارة الحسية التى هى من
خواص الجسمانيات المنزهة عنها الواجب تعالى شانه ولما كان وجود الواجب
وتعينه عين ذاته لم يكن له مهية كلية وذلك لان كل واحد من الوجود والتعين
جزئى حقيقى فلو كان له تعالى ماهية وكان كل منهما او احدهما عين تلك المهية
لزم ان يكون الجزئى الحقيقى كليا حقيقيا وانه ضرورى البطلان وتحرير بيانه
فان كل كلى اذا كان تعينه بذاته او بجزئه او بلازمه او بفاعله اذا لم يتعدد
الفاعل لكان فيلزم ان نوعه منحصر فى فرده بل يمتنع من ذاته لانتهى اقول لا يخفى
كون هذا البحث منافيا لما جعله بيانا له واعترافا بكونه تعالى ذا مهية كلية
وهو نقيض ما ادعاه اولا فالوجوب والامكان انكانا من لوازم
المهية المشتركة اه تفصيل الدليل على ما حققه انه لو كان له تعالى مثل لكان
هو مشاركا له فى المهية ومتمازا عنه بخصوصية ما فالوجوب والامكان
ان كانا من لوازم المهية المشتركة ومقتضاها يلزم اشتراك الواجب والممكن
فى هذا المقتضى فاما الوجوب فيلزم كون الممكن واجبا او الامكان
فيلزم كون الواجب ممكنا وان كان من لوازم المهية مع خصوصيتها كما هو الحق

الوجوب لازما للمجموع المهية الكلية والخصوصية التى بها امتاز الواجب عن
الممكن المماثل وكذا الامكان بالنظر الى الممكن المماثل له فيلزم كون الواجب
مركبا من المهية المشتركة وتلك الخصوصية المميزة اذ لا معنى للواجب
الا ما يستلزم الوجوب ويقتضيه والاول هذا هو الاشارة الى الدليل
فى نفى المثل فان كون وجود الواجب تعينه عين ذاته يستلزم
ان يكون وجوب الوجود الذى هو غير عارض للواجب غير مشترك بين اثنين
اما الاول فلاستحالة كون الشىء فاعلا لنفسه لانه لزوم ذلك يجوز
ان يكون الفاعل هو المجموع الملحوظ من غير ارتباط والمعلول هو المجموع الملحوظ
مع الارتباط لانا نقول ان المراد بالمجموع هو معروض الهيئة الاجتماعية
بدون وصف الارتباط والاجتماع اعنى ذات الاثنين فقط من
دون اعتبار وصف الاثنينية والانضمام ولا شك فى اللزوم المذكور
واما الثانى والثالث فلامتناع كون الواجب معلولا لغيره وبيانه
ان المراد بالمجموع ههنا هو معروض الهيئة الاثنينية بدون الوصف
فاحتياج هذا المجموع الى العلة المستقلة لا يكون الا فى ذاته او باعتبار
اجزائه اى هذا او ذاك فقط غير الفاعل فى هذا المجموع لا يتصور الا باعتبار
فى هذا او فى ذاك او فيهما معا فيلزم كون الواجب معلولا لغيره قطعا
ومن هذا التقرير علم ان قوله تعالى مع اشارة الى دقة هذا الدليل وعدم
ظهوره بدون التامل التام لا الى ما زعم من لزوم كون الواجب على
التقدير معلولا لغيره مستندا بان المحتاج الى العلة هو المجموع لا الاجزاء له

Copyright © King Saud University